صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/85
للنشر الفوري
١٥ مارس ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق يتيح لليونان ٢٨ مليار يورو
من خلال "تسهيل الصندوق الممدد"

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم على اتفاق لصالح اليونان يغطي أربع سنوات ويتيح لها الحصول على ٢٣,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٨ مليار يورو أو ٣٦,٧ مليار دولار) من خلال "تسهيل الصندوق الممدد" ("Extended Fund Facility" – "EFF")، وذلك لدعم البرنامج الذي وضعته السلطات للتصحيح الاقتصادي. وبموجب هذه الموافقة، يمكن سحب دفعة فورية بقيمة ١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٦٥ مليار يورو أو ٢,٢ مليار دولار أمريكي). ويقضي اتفاق استخدام "تسهيل الصندوق الممدد" بإتاحة مستوى استثنائي من موارد الصندوق يصل إلى ٢,١٥٩% من حصة عضوية اليونان.

كذلك أحاط المجلس التنفيذي علما بإلغاء اليونان "اتفاق الاستعداد الائتماني" الذي يغطي ثلاث سنوات والذي سبق أن تمت الموافقة على عقده لصالح اليونان في مايو ٢٠١٠ (راجع البيان الصحفي رقم 10/187).

ويتطلب دعم القطاع الرسمي ضمن البرنامج اليوناني الثاني الحصول على تمويل جديد قدره ١٣٠ مليار يورو (حوالي ١٧٠ مليار دولار)، بالإضافة إلى بقية الدعم التمويلي البالغ ٣٤ مليار يورو (حوالي ٤٤ مليار دولار أمريكي) ضمن البرنامج الأول. وسيتم صرف مساهمة الصندوق البالغة ٢٨ مليار يورو في شرائح متساوية على مدار أربع سنوات، وهو ما يمثل نسبة ١١/٣ تقريبا من المجموع الكلي، باستثناء المدفوعات المرتبطة بمشاركة القطاع الخاص (PSI) وسداد المدفوعات المستحقة عن السندات التي اشتراها البنك المركزي الأوروبي. وستحافظ هذه المساهمة على الحد الأقصى لانكشاف الصندوق دون تغيير يُذكر مقارنة باتفاق الاستعداد الائتماني.

وعقب المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي، أدلت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالتصريحات التالية ضمن البيان الصادر عنها:

"بذلت اليونان جهودا ضخمة لتنفيذ مجموعة متنوعة من التدابير الشاقة على مدار العامين الماضيين، في غمار الركود الاقتصادي العميق والبيئة الاجتماعية الصعبة. وقد حدث تخفيض ملحوظ في عجز المالية العامة وتحسن تدريجي في القدرة التنافسية. غير أن التحديات التي تواجه اليونان لا تزال كبيرة، نظرا لفجوة التنافسية الواسعة، ومستوى الدين العام المرتفع، وافتقار الجهاز المصرفي إلى رأس المال الكافي.

"وفي ظل البرنامج الجديد المدعم من الصندوق، سيصبح بمقدور اليونان معالجة هذه التحديات مع البقاء في منطقة اليورو. فالبرنامج يركز على استعادة التنافسية والنمو، والوصول بالمالية العامة إلى أوضاع قابلة للاستمرار، وتحقيق الاستقرار المالي. وهناك التزام تام من جانب السلطات بهذه الأهداف الطموحة، وهي على استعداد لاتخاذ أي تدابير إضافية قد يلزم اتخاذها في هذا الخصوص. وهناك عدة عوامل تمثل ضمانات يستند إليها البرنامج الجديد، وهي نجاح عملية مبادلة الديون، وتخفيف أعباء الديون اليونانية وتوفير الدعم طويل الأجل من الشركاء الأوروبيين، والتزام الأحزاب السياسية الرئيسية في اليونان بأهداف البرنامج وسياساته.

"ويأتي إجراء الإصلاحات الهيكلية الداعمة للتنافسية على رأس أولويات اليونان الحالية. وستساهم في هذا الخصوص تدابير سوق العمل الجريئة التي اتخذتها الحكومة، والتي تكملها تدابير أخرى لرفع القيود عن المهن وتحرير أسواق المنتجات، وتحسين مناخ الأعمال، وخصخصة الأصول المملوكة للدولة.

"ومن الضروري إجراء مزيد من التصحيح المالي الملموس لوضع الدين على مسار تنازلي قابل للاستمرار. وحتى يتسنى الوصول إلى فائض أولي قدره ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٤، يتعين إجراء تخفيضات في

الإنفاق الحكومي رغم صعوبتها من المنظور السياسي، بالإضافة إلى تدابير حاسمة لحل مشكلة التهرب الضريبي. ومن المهم أن يكون هذا التصحيح عادلا وقابلا للاستمرار في نفس الوقت، وهو ما يتحقق بتقوية شبكة الأمان الاجتماعي وتكثيف جهود التحصيل الضريبي.

"وتتضمن أولويات اليونان أيضا تأمين استقرار القطاع المالي وثقة المودعين. ويكفل البرنامج دعم البنوك اليونانية بالسيولة، وتقديم الأموال اللازمة لإعادة رسملتها، مع تقديم حوافز للحفاظ على الملكية الخاصة. وقد تم تعزيز إطار التسوية وتحسين الحوكمة في الهيئات الإشرافية لضمان استخدام الأموال العامة في الأوجه الصحيحة والوقاية من تضارب المصالح.

"ولا يزال البرنامج معرضا لمخاطر جسيمة، وليس هناك مجال لأي خروج عن المسار المقرر. ومن العوامل الحاسمة لتحقيق النجاح أن يتم تنفيذ التصحيح المخطط بالكامل وفي الوقت المحدد ــ مع توفير دعم حكومي واسع النطاق إلى جانب الدعم من الشركاء الأوروبيين. وقد أكد قادة منطقة اليورو التزامهم مجددا بتوفير الدعم الكافي لليونان طوال فترة البرنامج وبعدها إلى أن تستعيد قدرتها على النفاذ إلى الأسواق، شريطة أن تلتزم اليونان التزاما كاملا بالمتطلبات والأهداف المحددة في برنامج التصحيح الاقتصادي."

مرفق

آخر التطورات الاقتصادية

تعمل اليونان على إزالة اختلالات المالية العامة والاختلالات الخارجية منذ عام ٢٠٠٩، في سياق من الركود العميق. فقد تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأكثر من ١٣% منذ عام ٢٠٠٩. وكان تراجع الاستثمار الخاص هو أول بداية لهبوط الاقتصاد في عام ٢٠٠٩، بينما لم يبدأ تقليص الإنفاق العام إلا في ٢٠١٠. ومع انخفاض الدخول وتراجع توظيف العمالة، أصبح الاستهلاك الخاص هو الدافع الرئيسي للركود في عام ٢٠١١.

ولم تتضح بعد مكاسب القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد، ولا يزال عجز الحساب الجاري قريبا من مستوى ١٠% من إجمالي الناتج المحلي. ولم يتحول نمو الإنتاجية إلى معدل موجَب إلا في نهاية ٢٠١١ بعد أن تسارعت وتيرة التصحيح في سوق العمل، لكن التكلفة التي صاحبت ذلك هي ارتفاع البطالة بوتيرة متسارعة أيضا. وأهم أسباب بطء التصحيح رغم عمق الركود الاقتصادي هو الجمود الذي تتسم به الأجور والأسعار في أسواق العمل والمنتجات وصغر حجم قطاع السلع التجارية.

وقد حدث تحسن كبير في عجز المالية العامة بمعدل يقرب من ٦,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ رغم الركود العميق. ولا يزال العجز الأولي المسجل في ٢٠١١ بواقع ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي أقل بكثير من المستوى الذي يحقق استقرار الديون على المدى الطويل والذي يتمثل في فائض أولي قدره ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي. وقد أضير النظام المصرفي بشدة من جراء الركود والخسائر المترتبة على انكشاف الحكومة للديون، فحدث نقص في رؤوس الأموال لدى البنوك واستلزم الأمر تقديم دعم حكومي أكبر.

ملخص البرنامج

يهدف البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات اليونانية إلى استعادة التنافسية والنمو، والتوصل إلى أوضاع قابلة للاستمرار على مستوى المالية العامة، وتحقيق الاستقرار المالي، بحيث يتم ذلك على نحو تدريجي. وبينما تسعى السلطات إلى البناء على ما أُحرِز من تقدم في ظل "اتفاق الاستعداد الائتماني"، فقد بادرت بإعادة ضبط استراتيجية برنامجها الاقتصادي من أجل زيادة التركيز على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما يكفل تعجيل النمو وتوظيف العمالة.

تعزيز القدرة التنافسية: يهدف البرنامج إلى زيادة ديناميكية سوق العمل لتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز النمو، وتخفيض البطالة. وسيتم تنفيذ تدابير معزَّزة تهدف إلى زيادة المنافسة وتخفيض الأسعار. و تهدف الحكومة إلى استعادة الاستثمار والنمو من خلال الخصخصة الطموحة والتخفيض الملموس للحواجز البيروقراطية التي تعوق الاستثمار.

تحسين أوضاع المالية العامة: يتيح البرنامج الفرصة لظهور آثار الإصلاح الهيكلي في عام ٢٠١٢، حيث يستهدف عجزا أوليا قدره ١% من إجمالي الناتج المحلي. غير أن الجانب الأكبر من التصحيح المالي سيتم في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ للوصول إلى المستوى المستهدف الجديد البالغ ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي. ولتحسين أوضاع المالية العامة، تنوي الحكومة التركيز على تحسين التحصيل الضريبي، ولكن الجهود الطموحة في هذا المجال لن تلغي الحاجة إلى تخفيضات إضافية في الإنفاق تبلغ ٥,٥% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي. وسيتم التركيز في تحقيق هذه التخفيضات على تقليص حجم الحكومة وزيادة الكفاءة في تحديد الفئات التي تستهدفها التحويلات الاجتماعية. وسيتم دعم شبكة الأمان الاجتماعي الأساسية لحماية الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

استعادة استقرار القطاع المالي: سيتم توجيه قدر كبير من الموارد لمساعدة البنوك على مواكبة أثر الركود وإعادة هيكلة الدين الحكومي. وسيتم تنظيم الدعم الذي تقدمه الحكومة على نحو يتضمن حوافز للحفاظ على الملكية الخاصة حيثما أمكن ذلك. وسيتم أيضا تعزيز الإطار المعتمد لتسوية أوضاع البنوك وإعادة رسملتها وللإشراف على القطاع المالي، بغية ضمان الفعالية في إدارة الأموال الموجهة لإعادة الرسملة المصرفية، وفي أنشطة الإشراف على النظام ككل.

تخفيض مستويات المديونية: من المتوقع الجمع بين مشاركة القطاع الخاص والقطاع الرسمي حتى يتحقق تخفيف أعباء الديون بدرجة تكفي لوضعها على مسار هبوطي يصل إلى أقل من ١٢٠% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠.

توقعات النمو

من المتوقع أن ينحصر النمو في عام ٢٠١٢ ضمن نطاق يتراوح بين -٤,٥% و -٥%، نظرا للتأثير الطاغي الذي يُحدِثه التصحيح المالي وإصلاحات سوق العمل. ومن المتوقع أيضا أن يبدأ تعافي الاقتصاد في عام ٢٠١٣ على أساس التغير الفصلي المقارن، وأن يستفيد من التطورات الدورية المعتدلة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

خلفية إضافية

انضمت اليونان إلى عضوية الصندوق في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥، وتبلغ حصة عضويتها ١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٣ مليار يورو أو ١,٧ مليار دولار أمريكي).

ولمزيد من المعلومات المرجعية عن الصندوق واليونان، راجع الصفحة التالية على الموقع الإلكتروني:
http://www.imf.org/external/country/GRC/index.htm

اليونان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠٢٠
					التوقعات			
				(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
الاقتصاد المحلي								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٣,٥	-٦,٩	-٤,٨	٠,٠	٢,٥	٣,١	٣,٠	٢,٢
فجوة الناتج (% من الناتج الممكن)	٢,٩	-٢,٤	-٦,٧	-٦,٧	-٤,٧	-٢,٦	-٠,٩	٠,٠
مجموع الطلب المحلي	-٦,٠	-٨,٩	-٦,٧	-١,٤	١,٣	١,٩	١,٩	١,٣
الاستهلاك الخاص	-٣,٦	-٧,٢	-٥,٧	-١,١	٠,٩	٠,٥	٠,٤	٠,٢
الاستهلاك العام	-٧,١	-٩,٥	-١١,٠	-٩,٥	-٤,٧	١,٠	١,٠	٠,١
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	-١٤,٥	-١٧,٠	-٦,٦	٥,٨	٨,٥	٨,٥	٨,٠	٥,٠
التغير في (مساهمة) الأرصدة	٠,١	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
(مساهمة) الرصيد الخارجي	٣,٣	٣,٠	٢,٥	١,٥	١,٢	١,٢	١,١	١,٠
صادرات السلع والخدمات	٤,٢	٣,٠	٣,٢	٥,٥	٧,٠	٧,٥	٦,٩	٥,٠
واردات السلع والخدمات	-٧,٢	-٧,٠	-٥,١	٠,٠	٢,٤	٣,٢	٣,١	٢,٣
معدل البطالة (%)١/	١٢,٥	١٧,٣	١٩,٤	١٩,٤	١٨,٢	١٦,٨	١٥,٦	١١,٧
توظيف العمالة	-٢,٧	-٦,٦	-٤,٨	-٠,٣	١,٥	١,٨	١,٤	١,٠
تكاليف وحدة العمل	-٠,٤	-٢,٨	-٨,٦	-١,٦	-١,٩	-٠,٧	١,٧	٠,٣
أسعار المستهلكين (المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين)، نهاية الفترة	٥,١	٢,٢	٠,٨	٠,٠	٠,٦	١,١	١,٢	١,٩
أسعار المستهلكين (المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين)، متوسط الفترة	٤,٧	٣,١	٠,٥-	٠,٣-	٠,٢	١,٠	١,١	٢,٠
مخفض إجمالي الناتج المحلي	١,٧	١,٦	٠,٧-	٠,٥-	٠,١-	٠,٨	١,٠	١,٩
المسح النقدي								
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (التغير %)	-٠,٢	-٣,٢	-٤,٠	-٢,٢	٣,١	٣,٥	٤,٠	٤,٥
ودائع القطاع الخاص (التغير %)	-١٢,١	-١٦,٥	-١٠,٥	-٢,٧	٤,٤	٨,٥	٨,٨	٥,٣
الالتزامات تجاه البنك المركزي (مليار يورو)	٩٧,٨	٧٦,٩	٤١,٤	٤١,٤	٣٨,٩	٣٥,٥	٢٧,٤	١٧,٨
				(% من إجمالي الناتج المحلي)				
ميزان المدفوعات								
الحساب الجاري	-١٠,١	-٩,٨	-٧,٥	-٦,٧	-٥,٤	-٣,٣	-٢,٤	١,٣
الميزان التجاري	-٦,٦	-٥,٨	-٤,٢	-٣,٠	-١,٧	-٠,٤	٠,٨	٥,٠
صادرات السلع والخدمات	٢٠,٠	٢٢,٧	٢٤,٨	٢٥,٩	٢٦,٨	٢٧,٧	٢٨,٦	٣١,٨
صادرات السلع	٧,٥	٩,٤	١٠,٥	١١,٠	١١,٤	١١,٧	١٢,٠	١٣,١
صادرات الخدمات	١٢,٥	١٣,٣	١٤,٣	١٤,٩	١٥,٥	١٦,٠	١٦,٦	١٨,٨
واردات السلع والخدمات	٢٦,٧	٢٨,٥	٢٩,١	٢٨,٩	٢٨,٦	٢٨,١	٢٧,٨	٢٦,٩
واردات السلع	٢٠,٠	٢٢,٠	٢٢,٦	٢٢,٤	٢١,٩	٢١,٤	٢١,١	٢٠,١
واردات الخدمات	٦,٧	٦,٥	٦,٥	٦,٦	٦,٦	٦,٧	٦,٧	٦,٨
مجموع التحويلات	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣-
صافي مقبوضات الدخل	-٣,٦	-٤,٢	-٣,٦	-٤,٠	-٤,٠	-٣,٢	-٣,٥	-٣,٥
المركز الصافي للاستثمارات الدولية	-٩٩	-١١٣	-١٢٥	-١٣١	-١٣٤	-١٣٠	-١٢٦	-١٠٢
إجمالي الدين الخارجي	١٧٩	١٩٢	١٩٣	٢٠٠	٢٠٠	١٩٣	١٨٤	١٤١
التدفقات الرأسمالية للقطاع الخاص (صافي)	-١٩	-١٩	-٤١	١	١	٢	٢	صفر
الموارد العامة (على مستوى الحكومة العامة، (% من إجمالي الناتج المحلي)								
مجموع الإيرادات	٣٩,٥	٤١,٠	٤٢,٢	٤٢,٢	٤٢,١	٤٠,١	٤٠,١	٤٠,١
مجموع النفقات	٥٠,١	٥٠,٣	٤٩,٥	٤٦,٨	٤٤,٢	٤١,٧	٤٢,٠	٤١,٣
النفقات الأولية	٤٤,٦	٤٣,٤	٤٣,٢	٤٠,٤	٣٧,٦	٣٥,٦	٣٥,٦	٣٥,٨
الرصيد الكلي	-١٠,٦	-٩,٣	-٧,٣	-٤,٦	-٢,١	-١,٦	-١,٩	-١,٢
الرصيد الأولي	-٥,٠	-٢,٤	-١,٠	١,٨	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٣
احتياجات التمويل الإجمالية (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢٤	٢٩	٧٣	٢٣	٢١	١٧	١١	٩
للتذكرة: إجمالي احتياجات التمويل (مليار يورو)	٥٤	٦٣	١٤٩	٤٧	٤٣	٣٦	٢٥	٢٤
للتذكرة: تراكم الودائع (مليار يورو)	...	٢,٠	٧,٤	٠,٦	-٢,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٢
اقتراض القطاع الخاص الجديد (متوسط وطويل الأجل، مليار يورو)	...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٢,٥
عائدات الخصخصة (% من إجمالي الناتج المحلي)	٠,٠	٠,٥	١,٦	٢,١	٢,١	٢,٦	٢,٦	٢,١
إجمالي الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	١٤٥	١٦٥	١٦٣	١٦٧	١٦١	١٥٣	١٤٥	١١٧

المصادر: مصلحة الإحصاء الوطنية، ووزارة الاقتصاد والمالية، وبنك اليونان المركزي، وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ استنادا إلى مسح القوى العاملة.